وقفة

▪ عالية طالب

عيد المرأة الأخرس عراقياً

أسمع كلاما كثيرا عن المتغيرات " الإيجابية " التي استجدت على واقع المرأة العراقية، وأصغي ببرود إلى الهتاف الذي يشيد بدخولها " الفاتح" إلى المعترك السياسي ووجودها" الكوتوي" داخل قبة البرلمان، ومجالس البلديات والمنظمات والمنتديات والتجمعات والتظاهرات المطالبة بالحريات وتطبيق الدستور وكفل الحقوق والواجبات .

أسمع كل هذا، فيما نظراتي تتابع أمهاتنا المبثوثات على الإشارات الضوئية وهن يحملن البخور والحلوى ويستعطفن الجميع بعبارات الدعاء ليحصلن على ما تجود به مشاعر هذا المجتمع المصدوم يوميا بهذه الصور، أراهن وهن يفترشن الأرصفة ببسطيات متداعية متحملات البرد والحر ليحصلن على قوتهن، ألمس معاناتهن وهن بطوابير الرعاية الاجتماعية ليحصلن على الراتب " المهزلة" مقابل ترملهن وعجزهن وفقدانهن المعيل والضمان الاقتصادي، أسمع همسهن حين يتلفتن صوب " العريس" الذي تمنعه ظروفه الاقتصادية وبطالته من إنشاء بيت يضم إنسانة تتوق إلى البدء بحياة مشتركة ويمنعها الحياء من الإفصاح عن رغباتها" المشروعة" فهي رغبات مستهجنة ما دامت تتعلق بالعواطف والجسد الذي هو مشكلة لمجتمعها قبل أن يكون مشكلة لها .

هذه المرأة التي أعرفها جيدا وتأخذني الغصة على واقعها في الريف والقصبات وأنا أراها تجلس مع الفجر لتقف على تنورها وهي تعد خبزها الحار لرجل يغط في نومه دافئا بانتظار أن تهيئ زوجته ،عفوا جاريته كل شيء له قبل أن تغادر إلى حقلها أو مزرعتها أو بستانها لتحتطب لعائلتها وتنظف الدغل عن مزروعاتها وتحلب أبقارها لتعود إلى منزل ينتظرها فيه كل الأشغال الشاقة المؤبدة بين رعاية الأطفال وخدمات الجميع المتكل عليها .

هذه المرأة التي حرمت من تعليمها حين أصبحت في العاشرة من عمرها واكتفت بمراقبة ذكور عائلتها وهم يمارسون حريتهم في الحياة التي سجنوها داخل خدمتهم فيها ، هذه المرأة لا تحتفل بعيدها الذي لا تعترف به أصلا، فهو لا يعنيها ولا يغير من واقعها ولا يمد لها يد الإصلاح والتكفل بتحسين أحوالها لتعيش إنسانة متوازنة مع الرجل في الحقوق والواجبات ، هذه العراقية التي هي جبل من الصبر لا تقوى على رد العنف الموجّه ضدها من عائلتها وزوجها ومجتمعها الذي لا يغفر لها اعتراضها على انتهاك حقوقها ويصفها بالمتمردة التي تستحق العقاب لتعود إلى الخط المرسوم لها حسب نواميس مجتمعها الذي يعاقبها على جنسها النسائي وينسى أن الله خلقنا أحرارا نرفض ونقبل بإرادتنا الحرة التي عمل الجميع بتخلفهم المدروس بعناية على تحديد إرادة المرأة وسلب كينونتها لتحقيق رفاهيتهم وتسلطهم وذكوريتهم التي لا تجد عظمتها إلا في جبروتها على المرأة المبتلاة بالكثير.

هذه المرأة التي يحتفل العالم بيومها دون أن يخطط لمساعدتها كما يجب وكما هو الواقع المعاش فعلياً، لن تنتظر الكثير لا من هذا اليوم ولا من الذي يليه ما دامت تعرف جيدا أنها ستبقى مزروعة على الإشارات الضوئية وأمام بسطيتها ووراء الرجل الذي يحلو له إسكاتها بالكلام والأيدي كلما تساءلت ترى هل للتجنيس الحق بإبقاء معاناتي على واقعها في بلد يغرق بثرواته التي لو وجه الفتات منها للاهتمام بنا لما كان واقعنا كما هو عليه من تردٍ لا يليق به الاحتفال يوما.

استقلت عجلات تعود للجيش الأميركي وحملت أوامر قبض مزورة

قوات مزيفة تسيطر على أحياء في حديثة وتقتل ٢٥ شرطياً

قوات المهمات الخاصة (سوات)... ارشيف

نفذ مسلحون مجهولون يرتدون زي الجيش صباح أمس الاثنين هجوما مسلحا استهدف مقراً لقوات الشرطة في قضاء حديثة ما أسفر عن مقتل نحو ٢٥ من عناصر الشرطة واصابة ١٠ آخرين، فيما أعلنت قيادة شرطة محافظة الانبار فرض حظر للتجوال في عموم المحافظة على خلفية الهجوم المسلح.

□ بغداد / هالة كريم

وخلفت العملية ذات الطابع النوعي حالة من الدهشة في الاوساط الرسمية والعشائرية في الانبار فيما فجرت التساؤلات حول مستوى الاستعدادات الامنية وقدرة الارهابيين على اختراقها.

وقال محافظ الانبار محمد قاسم الفهداوي لـ "المدى" أن "مسلحين مجهولين هاجموا نقاط تفتيش تابعة للجيش والشرطة ومنازل ضباط".

واضاف ان "المسلحين يرتدون زي الجيش العراقي ويستخدمون عجلات تابعة للقوات العسكرية ويحملون بطاقات تعريف وكتبا يعتقد انها مزورة صادرة من جهات عليا للايحاء بانهم قوات قادمة من بغداد لتنفيذ مذكرات اعتقال بحق ضباط في قضاء حديثة".

وزاد "بعد اكتشاف العملية جرت اشتباكات بين شرطة الانبار والمسلحين ادت الى مقتل ١٤ شرطياً ، و٩ من قوات الطوارئ بينهم معاون آمر الرد السريع المقدم محمد شوفير والنقيب خالد الحديثي ، وإصابه ١٠ آخرين بجروح متفاوتة بالاضافة الى مقتل إرهابي في حين لاذ الآخرون بالفرار".

وأضاف "المسلحين هاجموا مركز شرطة الحقلانية وتوجهوا إلى منزل محمد شويتر وهو ضابط في الجيش السابق ومسؤول في الصحوة وبعد اختطافه الى جهة مجهولة عثر على جثته مغدورا ، ومن ثم اتجهوا الى منزل آمر فوج قوات التدخل السريع المعروفة بـ "سوات" خالد الصايغ وقتلوا اربعة من حراسه واقتادوه الى جهة مجهولة وعثر على جهته في احد الاحياء السكنية القريبة على منزله بعد أن أطلق النار عليه".

وتابع أن "عدد السيارات التي نفذ بها الهجوم ثمان وهي مصفحة وتشبه السيارات التي تستخدمها قوات (سوات) وكانت تستخدمها الشركات الامنية الاميركية في السابق واشترتها القوات العراقية بعد الانسحاب الاميركي من العراق وعلمنا ان بعضها بيع في السوق العراقي بعد الانسحاب الاميركي".

وزاد "المسلحين كانوا مزودين بالاسلحة الكاتمة للصوت" بالاضافة الى اسلحة خفيفة ومتوسطة اخرى.

وان "قوات الشرطة في الانبار لم تواجه في بادىء الامر هذه القوات باعتبارها سيارات حكومية".

وأكد" أن المسلحين تابعون لتنظيم القاعدة وان بصمات القاعدة واضحة في هذا الحادث".

وقال مستشار محافظ الانبار محمد فتحي حنتوش في اتصال مع "المدى" إن"هذه العملية جاءت مع سلسلة عمليات اخرى في جميع المحافظات وذلك تزامنا مع انعقاد مؤتمر القمة العربية المزمع عقده في نهاية الشهر الحالي لإيصال رسالة إلى الدول العربية بان العراق غير مستعد امنيا وغير قادر على أن يستقبل مثل هذا المحفل ، وكذلك من اجل صرف الأنظار الإعلامية عما يجري في سوريا من إعمال قمع وقتل".

وتشهد سوريا منذ شهور مواجهات دامية بين النظام ومحتجين يطالبون بإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد ، فيما تدعم عشائر الانبار نظيراتها السورية عبر الحدود.

من جانبه اتهم رئيس مجلس إنقاذ الانبار الشيخ حميد الهايس قيادة شرطة الانبار بالتقصير وعدم المتابعة ووصفهم بأنهم عاجزون عن حماية أنفسهم.

وقال الهايس في تصريح الى "المدى" أن "الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة لها نشاط واسع في المحافظة ولديها بعض المتواطئين من الشرطة وهي شبه مسيطرة على المنطقة الغربية وتقوم بعمليات متكررة وبشكل يومي ومن يقول إن الوضع الأمني مستتب في المحافظة فهو يكذب فالشرطة مخترقة وتنظيم القاعدة له وجود فاعل".

من جانبه اعرب نائب رئيس مجلس المحافظة سعدون عبيد عن أسفه لـ"استمرار دخول القوات من خروج حدود المحافظة من دون ضوابط بحجة تنفيذ الاعتقالات مما سهل على الجماعات المسلحة تنفيذ عمليتها امس".

وعن امكانية الربط بين الخرق الامني والمطالبة بالاقليم بين عبيد في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "لا يوجد هناك ربط بين الجريمة التي شهدتها حديثة امس ومطالبة الحكومة المحلية باعلان الانبار اقليما".

إلى ذلك أعلنت قياده شرطة الانبار فرض حظر للتجوال في عموم المحافظة وبدأت بتنفيذ عمليات دهم وتفتيش واسعة بحثا عن المسلحين الذين قدموا حسب مصادر امنية من قضاء بيجي التابع الى محافظة صلاح الدين (شرقاً).

يذكر أن محافظة الأنبار، ومركزها الرمادي تشهد تصعيدا مستمرا بأعمال العنف، على رغم تنفيذ القوات الأمنية العراقية العديد من الهجمات ضد المواقع التي يعتقد أنها تضم مسلحين يقفون وراء عمليات الاغتيال المتزايدة.

واثارت عملية حديثة ردود فعل واسعة النطاق حيث صدرت بيانات من نواب وسياسيين دانت العملية واعتبرتها تشكل خرقاً فاضحاً في الخطط الامنية.

وقال عضو لجنة الامن والدفاع حامد المطلك في تصريحات امس إن "لجنة الأمن والدفاع تحمل القيادة العامة للقوات المسلحة مسؤولية الخرق الأمني في حديثة".وأن "الاعتقالات في محافظة الأنبار تتم من دون إشعار الجهات الأمنية داخل المحافظة، ما سهل للأطراف التي تريد الضرر بمواقف الحكومة والعملية السياسية أن تقوم بخروق".

دول المنطقة تنتظر المزيد تجاه إيران

العرب يكافئون الحكومة بعد تخليها عن بشار الأسد

بعد سنوات من العلاقات المتوترة، صدرت مؤخرا سلسلة من التلميحات الدبلوماسية في محاولة لتهدئة التوترات بين أكثر بلدين مؤثرين في الشرق الأوسط ، العراق و المملكة العربية السعودية، في احرج الاوقات التي يمر بها الاقليم . يقول مسؤولون عراقيون ان تحسين العلاقات جاء بمبادرة من السعودية رغم مشاعر عدم الود التي تكنها السعودية للحكومة العراقية منذ الاجتياح الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ و رغم عدم توفر حسن النية بين رئيس الوزراء نوري المالكي و الملك عبدالله الثاني .

□ عن : واشنطن بوست

اذا ما استمرت العلاقات الجيدة بين البلدين، فيمكن ان يكون لها تأثير كبير على التحالفات الاقليمية خاصة فيما يتعلق بدعم حكومة الرئيس بشار الاسد، فالحكومة العراقية و منذ زمن تربطها علاقات وثيقة بإيران – المساند القوي لسوريا- بينما يشجب الزعماء السعوديون القمع الذي يمارسه بشار الاسد على الاحتجاجات. لذا فان توثيق العلاقة بين العراق و السعودية من شأنه ان يحقق اجماعا عربيا ضد الاسد .

وزير خارجية العراق هوشيار زيباري رحب بالخطوة السعودية باعتبارها اعترافا بالحكومة العراقية التي جاءت بعد صدام حسين، حيث قال في مقابلة معه يوم السبت " كانت السعودية مترددة في التعامل مع العراق الجديد، لذا فان هذه الخطوة تعتبر تغييرا ايجابيا". من جانبها اعلنت السعودية، التي لم يكن لها تمثيل دبلوماسي في بغداد منذ عام ٢٠٠٣، الشهر الماضي بان سفيرها لدى الاردن سيعمل في ذات الوقت سفيرا لها في العراق. في الأسبوع الماضي استقبل مسؤولون سعوديون في العاصمة الرياض وفدا نيابيا عراقيا مقربا من المالكي، كما صرح وزير الداخلية العراقي بان اللقاء كان ناجحا حيث تم التوقيع على اتفاقية امنية بين البلدين. وفي مقابلة مطولة له مع صحيفة عكاظ السعودية، دعا المالكي الى تعزيز العلاقات بين البلدين من خلال "الحوار المباشر وبدون عوائق"، ولمح الى زيارة مرتقبة للسعودية من بين عدة بلدان اخرى.

ربما تكون هناك عدة عوامل ساعدت على تسخين العلاقات بين الطرفين من بينها الانسحاب النهائي للقوات الأميركية من العراق العام الماضي بالإضافة إلى الرغبة المتبادلة في عقد القمة العربية في بغداد التي من المقرر انعقادها نهاية الشهر الحالي . يقول ريدار فيسر الباحث في المعهد النرويجي للشؤون الدولية " يريد العراق القمة العربية لأنها ستعقد في بغداد، و تريدها السعودية لأنها تستطيع إجراء حوار مع سوريا من خلالها". كانت السعودية و دول خليجية أخرى تدفع جامعة الدول العربية باتجاه اتخاذ إجراءات قاسية ضد حكومة الأسد، و هي مبادرة كادت ان تتعزز لو أن العراق قد دعمها . من جانبه كان الملك عبدالله قد اتخذ موقفا سلبيا من القمع السوري داعيا إياه بغير المقبول، لذا فان اللهجة العراقية الصلبة في الفترة الأخيرة ربما بعثت السرور لدى القادة السعوديين . كان العراق أساسا يرفض بعض إجراءات الجامعة العربية ضد الحكومة السورية بضمنها العقوبات، الا أن المالكي و زيباري اتخذا مؤخرا موقفا اكثر صلابة، حيث قال زيباري خلال المقابلة " التغيير وشيك في سوريا ، إنها مسألة وقت"، كما أشار ايضا الى " جرائم الأسد ضد شعبه ". و أضاف زيباري بان المسؤولين العراقيين صوتوا لصالح مشروع قرار في الجمعية العمومية للأمم المتحدة يدين إجراءات الحكومة السورية، و أكد بان هذا التصويت قد اثبت استقلالية العراق و ربما بدد قلق السعودية و مخاوفها من ان إيران هي التي تملي على المالكي سياساته . يقول فيسر و هو يحذر من ان خطوة السعودية في التصالح يمكن ان تكون قصيرة الأَجل " العراق مهتم باستعادة دوره البارز في العالم العربي و الذي بدوره يمكن ان يحرره من علاقاته الوثيقة جدا بإيران. لكن بلا شك ان عقد اجتماع الجامعة العربية في بغداد بمشاركة عالية المستوى من السعودية من شأنه أن يخلق ديناميكية إقليمية جديدة".

■ ترجمة عبدالخالق علي

اللقاء الاخير بين رئيس الوزراء ووفد من الجامعة العربية... ارشيف

الزيدي: عشرات السنوات لتتولى النساء رئاسة الوزراء

وزيرة المرأة تتهم موظفات بارتدائهن ملابس لا تليق بالعمل

□ بغداد / المدى

ابتهال الزيدي

رغم "النهضة" التي حظيت بها بعد عام ٢٠٠٣، تبقى المرأة العراقية بعيدة "عشرات السنوات" عن تبوء مناصب قيادية كرئاسة الوزراء، بحسب ما ترى وزيرة الدولة لشؤون المرأة ابتهال كاصد الزيدي.

وأعربت الزيدي في مقابلة مع وكالة فرانس برس عن خيبتها جراء "واقع المرأة في السلطة التنفيذية"، مؤكدة في موازاة ذلك ان الحكومة اتفقت مؤخرا على منح النساء وظائف في مؤسساتها بنسب تتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمئة. وقالت الزيدي "لا توجد امرأة تتصدر الآن القوائم المرشحة للانتخابات وتمثل رمزا".

وأضافت "اعتقد اننا نحتاج فترات أطول بعد ودورات انتخابية أكثر حتى نبلغ مرحلة يكون عندنا فيها امرأة رمز". ورأت انه "متى وجدت امرأة رمز بين الرجال، يمكن حينها ان نأمل في ان تتولى هذه المرأة منصب نائب رئيس الوزراء (...) ثم منصب رئيس الوزراء، واعتقد أننا نحتاج الى عشرات السنوات".

وشهدت أوضاع النساء العراقيات تدهورا إضافيا بعد ٢٠٠٣ عندما حازت الجماعات المتشددة على دور اكبر في السياسة والمجتمع، علما أن الحرب خلفت نحو مليون أرملة.

وتعتبر الزيدي أن وضع المرأة بعد إسقاط نظام صدام حسين شهد في موازاة هذه الانتكاسات "نهضة على كافة المستويات، وكانت أكثر المكاسب من خلال اقرار نسبة الكوتا ٢٥ بالمئة في البرلمان".

ورغم ذلك، ترى الوزيرة المحجبة ان "واقع المرأة في السلطة التنفيذية مخيب للآمال حاليا وليس بمستوى الطموح". وتضيف المرأة الوحيدة في الحكومة التي تضم ٣٢ وزيرا آخرين ان "المرأة العراقية يجب ان تحصل على نسبة الكوتة البرلمانية نفسها في السلطة التنفيذية، ونحن نعمل على تقديم مشروع قانون لإقرار هذه النسبة". وأعلنت الزيدي انه "تم الاتفاق داخل مجلس الوزراء على ان تكون ٥٠ بالمئة من الدرجات الوظيفية المقبلة مخصصة للنساء في وزارتي التربية والصحة، و٣٠ بالمئة في باقي الوزارات". وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، تؤيد الوزيرة "قوامة" الرجال على النساء اللواتي يمثلن نحو ٥٥ بالمئة من السكان، انما تؤكد ان هذه المسألة يجب ان تكون نابعة من التفاهم المشترك بينهما.

وتوضح ان "الأسرة مؤسسة اجتماعية تربوية وكل مؤسسة لا بد ان يكون لها مدير مسؤول، وهذه الادارة لا الشرع ولا القانون يمنع ان تكون ادارتها في يد المرأة لكن العرف الذي ساد في اكثر المجتمعات العربية هو ان الرجل رب الأسرة". وتضيف ان "مسألة القوامة تكون بالتفاهم بين الزوج والزوجة"، معتبرة انه "من الفضائل ان المرأة لم تكلف بإدارة الأسرة (...) لان ادارة الأسرة امر عسير جدا ولا بد من ان يتشارك المرأة والرجل في ادارة ملف الاسرة".

وتشير الزيدي الى ان "القوامة لا يقصد بها ان يمارس الرجل سلطة تعسفية على المرأة (...) والقوامة ليست انتقاصا من قدر المرأة، بل انها امر قائم على اساس التفاهم واحترام رأي المرأة". وكانت مجموعة من الناشطات العراقيات وجمعيات حقوقية احتجت مؤخرا على موقف الزيدي من مسألة القوامة، وعلى قرارات رسمية تحد من حرية الملبس لدى الموظفات في الدوائر الحكومية.

وأوضحت الزيدي ان "مسألة ملابس بعض الموظفات التي بدأت تخرج عن الإطار الطبيعي حيث يرتدين ملابس لا تليق بالعمل الحكومي طرحت خلال اجتماع للجنة النهوض بالمرأة (...) وقد خرجنا بتوصية توخينا فيها الا نمس بخصوصية المرأة والأديان".

وقالت "اخترنا عبارة تركناها عامة حتى تقدر المرأة بنفسها ما ترتديه، هي "التزام الموظفات بالزي المناسب للعمل الحكومي، فالمرأة المسلمة ترتدي ما تراه مناسبا، وغيرها ترتدي ما تراه مناسبا".

وأكدت الزيدي ان اللجنة "ابدا لم تضع عبارة حشمة ولا حجاب ولا زي رسمي ولا لون معين (...) تركنا الحرية الكاملة للمرأة لترتدي ما تراه مناسبا إدراكا منا ان المرأة العراقية ذكية وقادرة على اختيار الزي المناسب".